اقتصاد

الحكومة الكويتية تسيّل أصولها

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تصاعدت أزمة عجز الميزانية في الكويت على خلفية التداعيات الاقتصادية الخطيرة لجائحة كورونا، فيما أوشك الاحتياطي العام على النفاد، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تسييل الأصول الخارجية، وبيعها لصندوق الأجيال من أجل الوفاء بالتزاماتها، وضمان استمرار الإنفاق لمواجهة تداعيات الفيروس وسداد رواتب العاملين في الجهات الحكومية. وقال مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» إن الحكومة بدأت إجراءات تدوير وتسييل أصول خارجية بنحو 9 مليارات دولار، لصالح صندوق الأجيال من أجل توفير سيولة قد تساهم في سد عجز الميزانية الذي بلغ مستويات غير مسبوقة. وحسب المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، فإن الحكومة قررت الإبقاء على ملكية الأصول الخارجية للكويت وعدم بيعها لأي جهة خارجية في ظل ثبات الأسعار الحالية، والظروف الراهنة، لافتا إلى أن الحكومة بدأت أولى خطوات سد عجز الموازنة، ومؤكدا أن هناك إجراءات أخرى مثل إقرار قانون الدين العام، والاستفادة من الأرباح المحتجزة لدى الجهات الحكومية. وكشف تقرير حكومي صادر عن وزارة المالية، اطلعت عليه «العربي الجديد» أن صندوق الاحتياطي العام قارب على النفاد، بسبب استمرار السحب منه لسد عجز الميزانية، حيث لم يتبق سوى 3 مليارات دولار فقط.

وحذر التقرير من استمرار السحب من صندوق الاحتياطي العام للدولة من دون وضع حلول واضحة لمعالجة أزمة تفاقم عجز الميزانية، لافتا إلى أن وزارة المالية ستجد نفسها أمام مشكلات خطيرة خلال الأشهر المقبلة، حيث لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وربما لن تتمكن من تسديد رواتب العاملين في الجهات والمؤسسات الحكومية.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي أحمد الهارون لـ«العربي الجديد» إن عملية تدوير الأصول ستوفر للحكومة سيولة نقدية، ستمكنها من حل بعض الأزمات المالية على المدى القريب وبصورة مؤقتة، لكن هذا الحل لن يجدي على المدى البعيد، بسبب وصول العجز إلى مستويات غير مسبوقة، والذي يتطلب إجراءات جادة للخروج من ذلك النفق المظلم.

وأكد الهارون على ضرورة توصل الحكومة إلى صيغة توافقية مع أعضاء مجلس الأمة من أجل إقرار قانون الدين العام، وانتشال البلاد من أزمتها المالية الحالية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الحكومة يجب أن تقدم خطة مفصلة عن أوجه الصرف، والحلول التي تضمن معالجة جدية للوضع الاقتصادي وإصلاح الميزانية.

وفي وقت سابق، قرر مجلس الوزراء الكويتي وقف استقطاع نسبة 10% من الإيرادات لصالح صندوق الأجيال، من أجل توفير موارد مالية، في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا التي أضرت بالاقتصاد، بجانب تراجع عائدات النفط.

وتستقطع الكويت حاليا، بحكم القانون، ما لا يقل عن 10% سنوياً من إيراداتها لصالح احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار.

وكان رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، قد أكد في وقت سابق أنه ليس لدى الحكومة سيولة لدفع رواتب خلال الأشهر المقبلة، مشددا على أهمية إقرار قانون الدين العام، حتى لا تتجه الحكومة إلى تسييل أصول الدولة في الخارج.

على جانب آخر، أكد الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور أن الحكومة تجاهلت التحذيرات خلال السنوات الماضية، خصوصا في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008، واستمر الوضع الاقتصادي المترهل.

الكمامات إلزامية في المتاجر البريطانية

بعد تردد طويل، قررت الحكومة البريطانية إلزام مرتادي المتاجر والأسواق بارتداء الكمامات اعتبارا من 24 يوليو/ تموز، لتجنب عودة انتشار وباء كوفيد-19، وسيواجه المخالفون غرامة تصل إلى 100 جنيه استرليني (110 يورو)، كما هو الحال مع وسائل النقل العام. ومنذ 15 حزيران/ يونيو تم فرض الكمامة في وسائل النقل العام فقط، وأوصت السلطات بوضعها في الأماكن العامة المغلقة. ووضع الكمامات إلزامي في اسكتلندا والعديد من البلدان الأوروبية. وقال وزير البيئة البريطاني جورج يوستيس إن القرار يهدف الى التحكم في انتشار الجائحة وتقليل عدد الإصابات، ولا سيما في أماكن مزدحمة مثل المجمعات التجارية والأسواق. وهذا الإجراء لن ينطبق على الحانات والمطاعم وموظفي متاجر السوبرماركت، وفق يوستيس لشبكة «بي بي سي».

(هولي ادامز/ Getty)

أخبار سريعة

ارتفاع مفاجئ للصادرات الصينية

ارتفعت الصادرات الصينية بعكس توقعات المحللين خلال يونيو، كما ارتفعت الواردات، في إشارة إلى بدء تعافي الطلب محلياً وعالمياً. وحسب بيانات حكومية، ارتفعت الصادرات الصينية بنحو 0,5% في يونيو على أساس سنوي، كما ارتفعت الواردات بنحو 2,7%، وتراجع فائض الميزان التجاري لدى الصين من اعلى مستوى على الإطلاق إلى 46,4 مليار دولار، مقابل 62,9 مليار دولار في مايو. على الجانب الآخر، ارتفع فائض الميزان التجاري للصين مع الولايات المتحدة إلى 29,41 مليار دولار في يونيو، من مستوى 27,89 مليار دولار في الشهر السابق له.

130 مليون شخص نحو الجوع المزمن

ارتفع عدد الجياع في العالم بمقدار 10 ملايين في العام الماضي، وفقًا لتقرير للأمم المتحدة الذي حذّر من أن جائحة كورونا قد تدفع ما يصل إلى 130 مليون شخص إلى حالة الجوع المزمن هذا العام. واظهرت تقديرات أن نحو 690 مليون شخص أو ما يقرب من 9% من سكان العالم عانوا من الجوع في 2019، بزيادة 10 ملايين عن 2018. كذلك اشار التقرير الى ان التوقعات الاولية تتوقع إضافة 83 مليون شخص إلى 132 مليوناً يعانون من سوء التغذية خلال 2020. واوضح ان فيروس كوفيد -19 يعزز نقاط الضعف والقصور في أنظمة الغذاء العالمية.

ارتفاع مخيب للصناعة في منطقة اليورو

ارتفع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو خلال مايو على اساس شهري بدعم من زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، وبعدما تراجع بأكبر وتيرة على الإطلاق في أبريل. وكشفت بيانات «يوروستات» ارتفاع الإنتاج الصناعي بنحو 12,4% في مايو، بعدما تراجع بنسبة 18,2% في ابريل، ومقابل توقعات بارتفاعه بنسبة 15%، اما على اساس سنوي، فقد تراجع الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو بنسبة 20,9% في مايو، بعدما تهاوى بنحو 28,7% في أبريل. واوضحت البيانات ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 54,2%، فيما ارتفع إنتاج السلع الوسيطة بنسبة 10%.

عن أزمة تونس الاقتصادية

مصطفى عبد السلام

تمر تونس حاليا بمرحلة حرجة، سياسياً واقتصادياً، على المستوى الاقتصادي، هناك حكومة مهددة بالرحيل في ظل شبهة تعارض مصالح تلاحق رئيس الوزراء إلياس الفخفاخ المتهم بمخالفة القانون والدستور عبر حصول شركات يساهم فيها على صفقات من الدولة، وإذا ثبّت القضاء تهمة تحقيق الفخفاخ إثراء غير مشروع واستغلاله النفوذ، فإن مستقبل حكومته بات على كف عفريت.

ليست هذه هي الأزمة الوحيدة التي تواجه الفخفاخ، فهناك وضع اقتصادي واجتماعي مأزوم، يصاحبه تردي الوضع المعيشي للمواطن، وزيادات متواصلة في أسعار السلع والخدمات والبطالة والفقر، وهو ما دفع مجلس شورى حركة النهضة قبل أيام إلى تفويض رئيس البرلمان راشد الغنوشي للدخول في مفاوضات من أجل تغيير الحكومة والبحث عن بديل لها تكون لديه القدرة على إيجاد حلول لهذه الأزمات التي تشهد تعقيداً شديداً لأسباب عدة منها تداعيات أزمة كورونا الخطيرة، وتوسع رقعة الإضرابات العمالية التي عطلت نصف إنتاج البلاد من النفط.

وإلى جانب الوضع الاقتصادي والمالي المتأزم بسبب التداعيات الحالية، هناك قطاع سياحة يتعرض لانتكاسات من وقت لآخر لأسباب آخرها أزمة كورونا وقبلها حوادث الإرهاب، وحسب أحدث أرقام البنك المركزي فإن عائدات السياحة تراجعت بنسبة 47% خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بذات الفترة من السنة الماضية. وبسبب تراجع إيرادات النقد الأجنبي تستعد تونس لإجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض جديدة، يواكب المفاوضات تطبيق الحكومة خطة إنقاذ مدتها 9 شهور مقبلة، قد يترتب عليها فرض أعباء جديدة على المواطن من زيادة أسعار وخفض الدعم الحكومي وتثبيت الرواتب وتجميد خطة التعيينات الجديدة في الجهاز الإداري للدولة، وهو ما قد يفتح معركة جديدة مع اتحاد الشغل أقوى تكتل سياسي وعمالي في البلاد. وهناك أزمة تلوح في الأفق وتتعلق بصعوبة سداد تونس أقساط الديون حيث كشف وزير التنمية والتعاون الدولي سليم العزابي الاثنين أن حكومته تفاوض عددا من البلدان من أجل تأجيل أعباء قروض مستحقة هذا العام. السيناريوهات الاقتصادية مفتوحة على كل الاحتمالات في تونس كما السيناريوهات السياسية، والمطلوب حدوث استقرار سياسي يساهم في عودة سريعة للسياح الأجانب والاستثمارات الأجنبية وإعادة تشغيل المرافق الإنتاجية المعطلة، وما لم يتحقق هذا الاستقرار فإن سيناريو لبنان الذي توقف عن سداد ديونه الخارجية ويشهد انهيارا في عملته وقفزات في الأسعار يلوح في الأفق داخل تونس.

عقارات تركيا تجذب الأجانب رغم كورونا وقيود السفر

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كشف وزير الخزانة والمالية التركي براءت ألبيرق، الثلاثاء، أن مبيعات العقارات حققت رقما قياسيا، خلال يونيو/ حزيران الماضي، بعد أن زادت على 190 ألف وحدة. وقال الوزير خلال تغريدة عبر حسابه على تويتر أمس، إن مبيعات الوحدات السكنية زادت بنسبة 209,7% الشهر الماضي، وسجلت أعلى رقم في تاريخها بـ190 ألفا و12 وحدة، مشيراً إلى أن قطاع الإنشاءات يحرك 250 قطاعا فرعيا، وأن الدعم المالي المقدم من البنوك، لعب دورا كبيرا في الإنعاش. وحسب مصادر «العربي الجديد» يتصدر العراقيون قائمة مشتري العقارات بتركيا، ثم الإيرانيون والأفغان والليبيون، كما يتصدر الألمان والروس والبريطانيون القائمة، ويتجه الخليجيون عموماً إلى الشراء بمدن بورصة ومدن البحر الأسود، لكن نسب شراء الخليجيين تراجعت خلال الأشهر الماضية، كما أكدت المصادر. وقال الاقتصادي التركي، خليل أوزون إن «بدء نشاط العقارات وبيع المساكن، سيحرك الاقتصاد التركي، بعد موجة الجمود خلال الأشهر الماضية بسبب وباء كورونا»، لأن بدء تعافي القطاع سيزيد مبيعات المواد الأولية الداخلة بالبناء، ويشغل الأيدي العاملة ويعيد مبيعات الأثاث المنزلي والكهربائيات «التي شهدت ركوداً كبيراً، ما دفع الحكومة لتقديم قروض ميسرة لشراء الأدوات المنزلية والكهربائية».

وحسب تصريحات أوزون لـ«العربي الجديد» فإن بدء الرحلات الجوية بين تركيا وبعض الدول واستمرار الانفتاح بعد مخاوف كورونا، انعكس أولاً على قطاع السياحة «ببعض الولايات كأنطاليا، وبدأت آثار عودة السياح والمستثمرين، تنعكس على قطاع البناء والعقارات». ويشير الاقتصادي التركي إلى أن لاستقرار سعر الصرف سبباً مهماً في زيادة الإقبال على شراء العقارات، حيث إن تراجع سعر العملة التركية مقابل الدولار إلى 6,86 ليرات شجع على شراء العقارات بالعملة المحلية، فضلاً عن «رخص أسعار العقارات، خاصة بإسطنبول، إذا ما قيس السعر بالعملات العالمية أو بمدن وعواصم كبرى، حيث يتراوح سعر المنزل بين 40 ألفا و100 ألف دولار على حسب المكان والمساحة، وهذا سعر مغر للمستثمرين أو حتى السياح الذين يفضلون قضاء عطلتهم الصيفية بتركيا».

مقابلة

أجراها
ينال البرماوي

قال محافظ البنك المركزي الأردني، زياد فريز، إن البنك لعب دورا مهما في تخفيف التداعيات السلبية لأزمة كورونا، موضحا أن حجم القروض التي تم تأجيلها بلغ أكثر من 1,7 مليار دولار واستفاد منها أكثر من 400 ألف عميل

زياد فريز

20% انخفاض متوقع لحوالات المغتربين الأردنيين

تأجيل أقساط البنوك لـ400 ألف عميل بسبب كورونا

■ كيف تعاطى البنك المركزي الأردني مع التحديات الاستثنائية الناتجة من أزمة كورونا؟

اتخذ البنك المركزي في وقت مبكر من الأزمة جملة من الإجراءات لمواجهة تداعيات أزمة كورونا وتقليل آثارها على الاقتصاد الوطني. وتركزت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي على تحقيق عدة محاور رئيسية تمثلت في ضمان توفر السيولة في الاقتصاد وتسهيل الحصول على التمويل للشركات والأسر وتخفيض تكاليف الاقتراض من خلال توفير هيكل أسعار فائدة منخفضة، لتسريع التعافي الاقتصادي عند رفع القيود الاقتصادية، فضلا عن تعزيز مناعة ومتانة الجهاز المصرفي وحمايته من التبعات السلبية للجائحة.

■ هل من استراتيجية محددة تم اتباعها لتنشيط الاقتصاد؟

خفض البنك المركزي أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بمقدار 150 نقطة أساس. كما تم إطلاق برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتغطية النفقات التشغيلية، بما فيها الرواتب، بمبلغ 500 مليون دينار (700 مليون دولار) ليتم إقراضها للبنوك، لتقوم بدورها بإعادة إقراضها للفئات المستهدفة، شريطة ألا يتجاوز سعر إقراض البنوك 2 في المائة ضمن البرنامج، وهذه القروض مكفولة بنسبة 85 في المائة من الشركة الأردنية لضمان القروض.

■ إلى أي مدى ساهم تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك في دعم القطاع المصرفي في ظل الأزمة؟

قام البنك بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 7 في المائة إلى 5 في المائة، مما نجم عنه تحرير نحو 550 مليون دينار (776 مليون دولار) كسيولة إضافية للبنوك، وكذلك أجرى البنك المركزي اتفاقيات إعادة شراء مع البنوك بقيمة 850 مليون دينار (1,2 مليار دولار) بمعدل فائدة 2 في المائة وبآجال تصل إلى سنة.

■ بالنتيجة، ما هو حجم الأموال التي تم ضخها من قبل البنك المركزي في الاقتصاد؟

بلغت قيمة تدخلات البنك المركزي حوالي 2,5 مليار دينار (3,52 مليارات دولار)، أي ما نسبته 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

■ هل توجد خطط إضافية قد تعين الاقتصاد في حال تصاعدت حدة الوباء؟

أود أن أؤكد أن البنك المركزي لديه مجموعة واسعة ومتنوعة من الأدوات المتاحة للاستخدام عند الحاجة وأن البنك لم يستخدم بعد كافة هذه الأدوات وأنه قادر على احتواء أية آثار ناجمة عن التطورات المختلفة للأزمة الحالية والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

■ كيف استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من برنامج البنك المركزي؟ وما هي آخر الإحصائيات المتعلقة به؟

قام البنك المركزي بتقديم قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال البنوك، بحوالي 370 مليون دينار (522 مليون دولار) منذ بداية الجائحة من أصل 500 مليون دينار تم تخصيصها كقروض ميسرة للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لسد أي عجز جراء الجائحة ودفع رواتب الموظفين والعمال.

■ ماذا عن القروض المخصصة لدفع الرواتب؟

بلغت نسبة ما تم منحه من القروض لأغراض دفع الرواتب حوالي 43 في المائة، على أن تتحمل الحكومة الفوائد المترتبة على هذا النوع من التمويل. واستفاد منها ما يزيد عن 78 ألف عامل بقيمة وصلت إلى 159 مليون دينار (225 مليون دولار.

■ هل المصارف قادرة على تحمّل هذه الإجراءات؟

نعم، أؤكد أن الجهاز المصرفي الأردني قوي ومتين ويتمتع باساسيات قوية ذات قدرة عالية على تحمّل الصدمات والمخاطر، فضلا عن محافظته على مستويات مريحة من السيولة والربحية الكبيرة بسبب مستويات رأس المال المرتفعة حيث بلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 17,3 في المائة ونسبة السيولة القانونية 134,1 في المائة، ومثل هذه المؤشرات الأمنة تشير إلى القدرة العالية للجهاز المصرفي على مواجهة الصدمات، حيث إنها تعتبر الأعلى في المنطقة.

■ ما هو حجم القروض المتعثرة بسبب كورونا؟

تبلغ نسبة القروض المتعثرة حوالي 5 في المائة فقط من إجمالي القروض. ومن المتوقع أن تزداد القروض المتعثرة خلال العامين المقبلين بسبب تأثير الجائحة على قطاعات اقتصادية معينة، والتي يتم بتأجيل أقساط القروض منذ مارس/ آذار الماضي لتمكين الأفراد والمنشآت المقترضة من مواجهة تداعيات الأزمة. واستفاد منها أكثر من 400 ألف عميل، وتم ذلك من دون فرض رسوم أو فوائد إضافية على عملية التأجيل. كما أن عملية تأجيل أقساط القروض مستمرة حتى نهاية عام 2020، للقطاعات الاقتصادية المتضررة جراء الجائحة.

■ كم يبلغ حجم القروض التي أجلتها البنوك استجابة لطلب البنك المركزي؟ ومتى آخر موعد لاستئناف تحصيلها؟

استجابت البنوك لمطلب البنك المركزي بتأجيل أقساط القروض منذ مارس/ آذار الماضي لتمكين الأفراد والمنشآت المقترضة من مواجهة تداعيات الأزمة. واستفاد منها أكثر من 400 ألف عميل، وتم ذلك من دون فرض رسوم أو فوائد إضافية على عملية التأجيل. كما أن عملية تأجيل أقساط القروض مستمرة حتى نهاية عام 2020، للقطاعات الاقتصادية المتضررة جراء الجائحة.

■ هل المصارف قادرة على تحمّل هذه الإجراءات؟

نعم، أؤكد أن الجهاز المصرفي الأردني قوي ومتين ويتمتع باساسيات قوية ذات قدرة عالية على تحمّل الصدمات والمخاطر، فضلا عن محافظته على مستويات مريحة من السيولة والربحية الكبيرة بسبب مستويات رأس المال المرتفعة حيث بلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 17,3 في المائة ونسبة السيولة القانونية 134,1 في المائة، ومثل هذه المؤشرات الأمنة تشير إلى القدرة العالية للجهاز المصرفي على مواجهة الصدمات، حيث إنها تعتبر الأعلى في المنطقة.

■ ما هو حجم القروض المتعثرة بسبب كورونا؟

تبلغ نسبة القروض المتعثرة حوالي 5 في المائة فقط من إجمالي القروض. ومن المتوقع أن تزداد القروض المتعثرة خلال العامين المقبلين بسبب تأثير الجائحة على قطاعات اقتصادية معينة، والتي يتم العمل على احتوائها من خلال الإجراءات التي قام وسيقوم بها البنك المركزي لضمان سلامة الجهاز المصرفي الأردني ومتانته.

■ كيف تأثرت المؤشرات النقدية، خاصة الاحتياطي الأجنبي، من جراء الأزمة التي خلّفها الوباء؟

الإجراءات التي شرع فيها البنك المركزي منذ بداية الجائحة قد أتت أكلها بالفعل. فقد حالت دون تأثر المتغيرات النقدية بصورة كبيرة، بل واستعادت عافيتها بشكل سريع. فبالرغم من التأثيرات السلبية التي فرضتها أزمة كورونا على الاقتصاد الأردني، إلا أن الاحتياطيات الأجنبية بقيت ضمن مستويات مريحة، وبلغت 14,5 مليار دولار في نهاية النصف الأول من هذا العام لتغطي حوالي 8 أشهر من مستوردات الأردن من السلع والخدمات.

■ هل توجد أرقام محددة حول التسهيلات الائتمانية الممنوحة؟

استمرت البنوك بالقيام بدورها الأساسي والمتمثل في تمويل الأنشطة الاقتصادية من خلال منحها التسهيلات الائتمانية، والتي بلغ رصيدها في نهاية أيار/ مايو حوالي 28,1 مليار دينار مرتفعة خلال الخمسة شهور الأولى من العام الحالي بواقع 975,6 مليون دينار وبنسبة 3,6 في المائة عن رصيدها المسجل في نهاية عام 2019. واستحوذ القطاع الخاص على ما نسبته 86,1 في المائة من مقدار الزيادة في إجمالي التسهيلات خلال الخمسة شهور الأولى من العام الحالي.

■ هل يوجد نزوح للودائع من القطاع المصرفي؟

استعادت الودائع لدى البنوك عافيتها بالرغم من انخفاضها خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ إبريل، لتبلغ حتى نهاية أيار/ مايو حوالي 34,8 مليار دينار مقارنةً بـ35,3 مليار دينار في نهاية 2019 وذلك بسبب الجائحة.

■ ما هو تقييمكم لسياسة ربط الدينار الأردني بالدولار الأميركي؟

أثبت نظام سعر الصرف الحالي ملاءمته للاقتصاد الأردني على مدى الـ25 سنة الماضية، وبات من المرتكزات الأساسية للاستقرار النقدي وإحدى أبرز دعائم الثقة بالاقتصاد الوطني، وذلك في ضوء ما يوفره من تعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء جاذب للمدخرات المحلية إلى جانب تعزيز تنافسية الصادرات الوطنية والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

■ وهل تتغير هذه السياسة النقدية على المدى الطويل؟

يُظهر عدد من الدراسات التي يجريها البنك المركزي وكذلك الصادرة عن المؤسسات الدولية أن سعر الصرف الحالي يتماشى بشكل عام مع أساسيات الاقتصاد الكلي على المديين المتوسط والطويل، ولا توجد انحرافات ذات معنوية مع سعر الصرف التوازني على المدى الطويل.

■ هل استفاد الأردن من انخفاض أسعار النفط عالمياً؟

يستورد الأردن نحو 92 في المائة من احتياجاته من الطاقة، إذ بلغت فاتورة الطاقة نحو 3,5 مليارات دولار خلال عام 2019. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 فقد سجلت فاتورة الطاقة انخفاضا نسبته 27 في المائة، لتبلغ نحو 964 مليون دولار ويقدر أن انخفاض كل دولار في سعر برميل النفط ينعكس على انخفاض فاتورة الطاقة بنحو 35 مليون دولار.

■ ما هي التوقعات حول تراجع فاتورة الطاقة للعام 2020 كله؟

من المتوقع أن تنخفض فاتورة الطاقة بنحو مليار دولار أي ما نسبته 30 في المائة من مستوردات الأردن المتوقعة من الطاقة لعام 2020. ومما لا شك فيه أن حساسية الاقتصاد الأردني للتقلبات في أسعار الطاقة ستنخفض خلال السنوات القادمة في ضوء توقع زيادة مصادر الطاقة المحلية.

■ ما هو حجم تراجع تحويلات الأردنيين في الخارج؟

تنبع أهمية حوالات الأردنيين العاملين باعتبارها من المصادر الهامة للعملات الأجنبية، وزيادة الطلب المحلي عبر تمويل الاستهلاك والاستثمار للقطاع الخاص حيث استقر حجم هذه الحوالات خلال الثلاثة أعوام السابقة حوالي 3,7 مليارات دولار. وقد انخفضت التحويلات بنسبة 9,7 في المائة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2020 لتبلغ 1,4 مليار دولار.

■ ما هي توقعاتكم بالنسبة للتحويلات في الأشهر المقبلة؟

وفي ضوء ما تمر به المنطقة والعالم من تداعيات أزمة كورونا، فإنه من المتوقع انخفاض حوالات العاملين الأردنيين في الخارج خلال عام 2020 بنسبة تتراوح بين 15-20 في المائة جراء الأثر المزدوج للجائحة على دول المنطقة وبشكل خاص انخفاض أسعار النفط من جهة والخسائر الاقتصادية جراء الإغلاق من جهة أخرى.

زياد فريز محافظ البنك المركزي الاردني (ياسر الزيات/ فرانس برس)

سيرة

■ ولد في مدينة السلط الأردنية عام 1943.
■ يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كيل في بريطانيا وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بغداد.
■ عضو في العديد من الهيئات والمجالس الفكرية والثقافية والمصرفية.
■ تم تعيينه محافظا للبنك المركزي في 2012.
■ شغل عدة حقائب وزارية كان آخرها نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية وقبلها وزيرا للصناعة والتجارة ووزيرا للتخطيط.
■ تراس هيئة مديري شركة المجموعة الاولى للاستثمار، كما تراس مجلس إدارة بنك المال، وبنك الصادرات والتمويل.

إجراءات لدعم الاقتصاد

جاء قرار البنك المركزي للبنوك والمتعلق بتأجيل توزيع أرباح البنوك للسنة المالية 2019 «بهدف تعزيز متانتها ومنعتها، ومساعدتها في دعم الجهود الوطنية بتوفير الدعم للقطاعات الاقتصادية للتعافي من الآثار المرتبطة نتيجة تداعيات أزمة كورونا» وفق ما قاله محافظ البنك المركزي الأردني، زياد فريز لـ«العربي الجديد». وضمن هذا الإطار أكد فريز تمسكه التام بسياسة «ربط الدينار الأردني بالدولار الأميركي المدعوم باحتياطيات مرتفعة من العملات الأجنبية وبصلابة ومتانة مؤسسات الجهاز المصرف». وأكد فريز أن البنك المركزي لديه الأدوات الكفيلة بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني والمحافظة على جاذبية المدخرات المحررة بالعملة المحلية. وشدد على أنه تم تمويل حوالي 3783 قرضا لتمكين القطاعات الاقتصادية من المحافظة على أعمالها وموظفيها ومواصلة نشاطاتها في ظل ارتفاع تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد المحلي وأيضاً العالمي. وحسب بيانات البنك المركزي، فقد انخفض الدخل السياحي للأردن بنسبة 10,3 في المائة، فيما تراجعت تحويلات المغتربين 5,4% خلال الربع الأول من العام الحالي.

560
مليون دولار هو حجم القروض التي تم تأجيلها بالنسبة للأفراد من قبل المصارف الاردنية، بينما ارتفع الرقم إلى 1,12 مليار دولار فيما يتعلق بالقروض المستحقة على المؤسسات

%18,3
هي نسبة تراجع فاتورة الطاقة الاردنية في العام 2019، لتصل الى نحو 3,5 مليارات دولار، وشكلت واردات الطاقة ما نسبته 18 في المائة تقريبا من إجمالي واردات الاردن.

مصارف

انعكاسات كارثية للأزمة المالية اللبنانية على اليمن

امتدت الأزمة النقدية المتصاعدة في لبنان إلى الأسواق اليمنية، إذ طاولت الإجراءات التي قامت بها المصارف اللبنانية باحتجاز أموال المودعين المصارف اليمنية، التي تعتمد على بيروت في تمويل عمليات الاستيراد

صنعاء ـ **محمد راجح**

هزّت الأزمة الاقتصادية والنقدية في لبنان البنوك والتعاملات المصرفية في اليمن، وعطلت جزءاً كبيراً من العمليات المصرفية اليومية المعتادة والتي تتم بشكل خاص عبر أجهزة الصرافات الآلية وإجراءات فتح الاعتمادات المستندية.

ولم تتوقف تأثيرات هذه الأزمة على البنوك والقطاع المصرفي في اليمن، بل طاولت بشكل كبير القطاع التجاري الخاص الذي كان يعتمد على البنوك اللبنانية لفتح اعتمادات الاستيراد الخاصة به وتنفيذ التحويلات المالية مع الموردين والعملاء... وتسببت الحرب والصراع الدائر في اليمن منذ ما يزيد على خمسة أعوام بتضييق الخناق على البنوك اليمنية والقطاع المصرفي في البلاد وانهيار الريال، وهو ما أدّى إلى انخفاض المستوى الائتماني للبنوك اليمنية لدى أغلب المؤسسات المالية العالمية ولم يعد هناك من يقدم اعتمادات مستندية نيابة عن بنوك اليمن إلا في لبنان.

وقال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود ناجي لـ«العربي الجديد» إن البنوك اليمنية عملت خلال السنوات الماضية على بناء وتطوير علاقة عمل وثيقة مع القطاع المصرفي اللبناني، وكانت البنوك اللبنانية خير سند للمصارف اليمنية عندما عمد كثير من البنوك الأجنبية إلى التضييق عليها عندما تصاعدت الأزمة السياسية في البلاد. ومع تعرض لبنان لأزمة مالية حادة، اضطرت السلطات المالية في بيروت إلى فرض قيود على سحوبات العملاء، ومن ضمنهم البنوك والمصارف اليمنية.

200 مليون دولار من الأموال اليمنية محتجزة في لبنان

وبحسب ناجي فإن البنوك اليمنية كانت قد أودعت أرصدة لا بأس بها في حساباتها لدى البنوك اللبنانية، لكنها لم تتمكن من سحب أرصدتها أو حتى استخدامها في تغطية اعتماداتها المستندية أو تحويلاتها إلى الخارج، وقد ضاعف ذلك من الصعوبات والعوائق التي تواجه البنوك اليمنية في تعاملاتها مع العالم الخارجي، وحدّ من قدرتها على تمويل المعاملات الخارجية لها، إذ تبذل جمعية البنوك اليمنية جهوداً مكثفة للتفاهم الودي مع السلطات النقدية اللبنانية في سبيل التوصل إلى معالجات مرضية لهذه المشكلة. وقامت الجمعية بالكتابة إلى كبار المسؤولين في القطاع المالي والنقدي اللبناني، وعلى رأسهم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تشرح الوضع الحرج للبنوك اليمنية. ويرى ناجي أن الوضع الحالي حرج للغاية، نظراً لما تمر به البنوك والقطاع المصرفي اليمني، الأمر الذي يتطلب حلولاً عاجلة لهذه المشكلة بما يمكن البنوك اليمنية من استخدام أرصدتها المحجوزة لدى البنوك اللبنانية، في تمويل احتياجات الاستيراد الضرورية واللازمة لتخفيف المعاناة على المواطنين في اليمن.

ويرتبط النظام المصرفي في اليمن والتعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الصرافات الآلية عبر شركات وأنظمة مصرفية تعمل في لبنان.

وتسود البنوك والقطاع المصرفي اليمني حالة من التوتر والقلق نتيجة تعطيل جزء كبير من المعاملات والإجراءات المصرفية المعتادة، وشبه توقف للحركة النقدية التي تربط البنوك اليمنية بالخارج، وتذمر كبير يطغى على اليمنيين والمتعاملين مع البنوك الذين يشكون تعطل وتوقف مصالحهم وأعمالهم. وحدت الأزمة المالية اللبنانية من قدرة التجار اليمنيين على الاستيراد لاحتجاز أموالهم منذ مطلع العام الحالي، وبالتالي تراجع أعمالهم وتكبدهم خسائر مالية فادحة. وفي الوقت الذي لم يستطيع فيه عبد الله مسعد تفعيل حسابه المصرفي المجمد وعدم توضيح الأسباب له من قبل الموظف والمصرف الذي يتعامل معه وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، يصف عارف مصلح لـ«العربي الجديد» وضعه «بالورطة الكبيرة» بعدما فقد بطاقاته الخاصة بالصرافات الآلية والفيزا كارد نظراً للالتزامات التي تربطه بقطاع التجارة الإلكترونية وهو ما قد يترتب عليه العديد من المشاكل والخسائر المادية المضاعفة مع عدم وجود أي حل حتى الآن لهذه المشكلة.

ومن المرجح أن تؤدي هذه المشكلة إلى احتجاز أموال يمنية تقدر بنحو 200 مليون دولار في البنوك اللبنانية، إذ فرض التحالف، وفق مصادر مطلعة تحدثت لـ«العربي الجديد»، على بعض البنوك اليمنية، التعامل مع بنوك لبنانية محددة بعدما تسببت الحرب في اليمن التي يعد التحالف أحد أطرافها الرئيسية في إغلاق كافة المنافذ المصرفية الخارجية أمام القطاع الخاص والبنوك اليمنية، ومع انضمام المنفذ الوحيد للأزمة أصبحت جميع البدائل المتاحة منعدمة أمام اليمنيين لتنفيذ عمليات مصرفية والتحويلات المالية لفتح اعتماد مستندية لاستيراد السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية.

ويعيش اليمن على وقع أزمات اقتصادية ومصرفية متتالية منذ بداية الدائرة في البلاد عام 2015، تسببت في الانخفاض السريع لقيمة الريال اليمني وتلاشيه وانحساره مقابل العملات الأجنبية واقترانه بالقيود المفروضة على الائتمانات والإيرادات، جعل ملايين الأشخاص في اليمن معرضون لمزيد من الأخطار والصدمات. ومنذ بداية الحرب الدائرة في اليمن تم إفراغ البنك المركزي اليمني من الاحتياطي النقدي الأجنبي المقدر بنحو 5 مليارات دولار، وأكثر من تريليون ونصف مليون ريال من العملة الوطنية، الأمر الذي هزّ السوق المصرفية التي تعاني شحاً كبيراً في السيولة النقدية وانتشار عملة قديمة مكدسة وتالفة في مناطق سيطرة الحوثيين، وعملات أجنبية ونسبة من العملة الوطنية المطبوعة في مناطق الحكومة اليمنية.

وتشهد العملة تدهوراً غير مسبوق منذ نحو ثلاثة سنوات، نتيجة للمضاربة المتواصلة بالعملة في السوق وانقسام المؤسسات المالية الحكومية بين طرفي النزاع.

داخل احد المصارف اليمنية (محمد حويس/ فرانس برس)

اقتصاد الناس

ملاحقة الآلاف في غزة بسبب التعثر

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

تضج أقسام الشرطة في قطاع غزة بآلاف الشكاوى اليومية المتعلقة بقضايا الذمم المالية وتعذر سدادها إما من قبل المواطنين أو التجار، وسط تدهور كبير في الأوضاع المعيشية والاقتصادية. واضحت هذه القضايا تشكل عبئاً جديداً يلاحق السكان يضاف إلى أعباء الحياة اليومية نتيجة شح السيولة النقدية المتوفرة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة واعتماد شريحة لا تقل عن 80 في المائة من السكان على المساعدات الإغاثية. وتضطر الشرطة للقيام بحملات ملاحقة ضد المتعثرين في ظل تقديم أصحاب الأموال من مؤسسات وشركات وأفراد شكاوى ضدهم للمطالبة باسترداد حقوقهم المالية، ما رفع من أعداد الموقوفين في السجون. وحتى الشباب حديثو الزواج لم يسلموا من هذه القضايا نتيجة اتجاه شريحة واسعة منهم نحو جمعيات تيسير الزواج أو الاقتراض.

وخلال السنوات الأخيرة نظمت العديد من الجهات والمؤسسات الخيرية والفصائلية حملات موسمية كان يطلق عليها اسم «فكاك الغارمين» عبر تسديد الأموال عن المتعثرين والموقوفين في السجون لدى الشرطة مقابل الإفراج عنهم وإعادتهم لعائلاتهم. ويقول المستشار زياد ثابت رئيس دائرة التفتيش القضائي في قطاع غزة إن إجمالي قضايا الذمم المالية المتوفرة لدى الجهات القضائية 142 ألفاً، بعضها مرحل من سنوات سابقة وبعضها خلال العام الجاري. ويضيف ثابت لـ «العربي الجديد» أن الجهات القضائية استقبلت خلال عام 2020، 14 ألف قضية خلال الشهور الست الأولى، مع التنويه إلا أنه تم وقف العمل خلال شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان بسبب إجراءات مواجهة جائحة كورونا.

وخلال عام 2019 استقبلت الجهات القضائية 44 ألف قضية متعلقة بذمم مالية، أما في عام 2018، فبلغت عدد القضايا 39 ألف قضية، في حين تتراوح نسبة الزيادة السنوية في قضايا الذمم ما بين 5 إلى 10 في المائة، وفقاً لإحصائيات دائرة التفتيش القضائي.

وبحسب ثابت فإن المبالغ البسيطة والمتوسطة تشكل الغالبية العظمى من القضايا التي تصل إلى المحاكم من أجل النظر فيها، في حين من النادر أن توجد مديونيات بأرقام تتخطى 10 آلاف دولار أميركي، فيما تسجل هذه الأعداد مرتبط بحالة التعثر الحاصلة لدى المواطنين بفعل ظروف الحصار الإسرائيلي وعدم انتظام صرف الرواتب للموظفين. ووفقاً لثابت فإنه ومن بعد استئناف العمل وإزالة القيود الخاصة بمواجهة جائحة كورونا فإن الجهات القضائية أصدرت قرابة 5 آلاف أمر حبس لمواطنين في غزة جميعها متعلقة بقضايا الذمم المالية، وسط توقعات بارتفاعها هذا العام مع استمرار الأزمة.

ويوضح رئيس دائرة التفتيش القضائي في غزة أن عشرات الآلاف من أوامر الحبس تصدر سنوياً في قضايا الذمم المالية، غير أن ما ينفذ منها 10 في المائة، إذ يتم منح فرص لسداد المبالغ أو تأخيرها. ويرى الباحث في الشأن الاقتصادي أسامة نوفل أن إجمالي قضايا الذمم المالية وأوامر الحبس الصادرة عن الجهات الحكومية في غزة تعتبر مرتفعة إذا ما جرى مقارنتها بأعداد سكان القطاع، وهو ما يعكس حالة التردي في الأوضاع المعيشية.

ويوضح نوفل في حديثه لـ«العربي الجديد» أن من هذه القضايا يوجد قرابة ألفي قضية مرتبطة بالشباب المتزوجين حديثاً الذين حصلوا على قروض من أجل استكمال مراسم الزواج ثم أصبحوا غير قادرين على سدادها. وعمدت مؤسسات بنكية ومصرفية وحتى شركات في القطاع خلال الفترة الأخيرة لتشديد إجراءات الإقراض والمرابحات وحتى التقسيط. ويبين نوفل أن هناك تراجعا بنسبة 30 في المائة في حجم الشيكات المرتجعة غير أن ذلك لا يقاس في شق إيجابي، إذ جاء التراجع نتيجة عدم وثوق البنوك وحتى الأفراد في الشيكات والخشية من عدم وجود تغطية مالية لها.

ارتفاع متواصل في سعر الخبز (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

التضخم في السودان
قفز التضخم السنوي في السودان الى 136,36 في المائة في يونيو/ حزيران، مقابل 114,23 في المائة في الشهر السابق له، وفق الجهاز المركزي للاحصاء، ويعاني السودان ازمات في الخبز والوقود وانهيار الجنيه امام الدولار.

طاقة

رغم التعافي السريع الذي حدث في أسعار النفط من مستوياته الدنيا في إبريل/ نيسان الماضي، فإن زيادة عدد إصابات جائحة كورونا في أميركا وبلدان أخرى واحتمال تخفيف أوبك لخفض الإنتاج يهدد مستقبل الأسعار. ويراقب التجار قرارات أوبك اليوم قبل المضاربة على العقود المستقبلية

أسواق النفط تترقب اجتماع اليوم

مخاوف على الأسعار من كورونا وعودة «أوبك+» لرفع الإنتاج

مقر منظمة أوبك في فيينا (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

تدفع الدول المصدرة للنفط فاتورة اقتصادية باهظة التكاليف بسبب قرار السعودية إغراق السوق بالنفط في مارس/ آذار الماضي في وقت يواجه فيه العالم جائحة كورونا التي ضربت الطلب العالمي على المشتقات النفطية، وهنالك مخاوف وسط شركات النفط الأميركية من أن تلجأ الرياض لزيادة الإنتاج مرة أخرى. ويرى خبراء نفطيون أن أي قرار بتخفيف خفض الإنتاج الذي أقرته «أوبك+» والبالغ 9,7 ملايين برميل يومياً، لانتشال النفط من هاوية الانهيار، ستكون له تداعيات مدمرة على أسعار النفط التي تعافت من الانهيار المريع بأسرع من توقعات المراقبين، وإن كانت المخزونات العالمية لا تزال تضغط على الأسعار. يذكر أن انهيار أسعار النفط أدى بشركات نفط أميركية في بعض التعاملات إلى دفع أموال في سبيل التخلص من شحناتها في منطقة كاشينغ خلال شهر إبريل/ نيسان.

ووسط التقارير التي تتحدث عن أن السعودية ترى ضرورة تخفيف خفض الإنتاج، يتابع تجار النفط وشركات الوساطة ومصارف الاستثمار اجتماع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، اليوم الأربعاء، للتوصية بالمستوى التالي من التخفيضات. وحسب وكالة رويترز، فإن اجتماع لجنة «أوبك+» ربما يوصي بتقليص تخفيضات الإنتاج القياسية من 9,7 ملايين برميل إلى 7,7 ملايين برميل اعتباراً من أغسطس/ آب وحتى ديسمبر / كانون الأول. وتراجعت أسعار النفط بنسبة 2% في التعاملات التي جرت أمس، في منتصف الظهيرة بلندن، وسط مخاوف المضاربين من تراجع الطلب في الولايات المتحدة بعد عودة ولاية كاليفورنيا لإغلاق النشاط التجاري والصناعي ومخاوفهم من صدور توصية من اللجنة الفنية لـ«أوبك+» بالعودة لزيادة الإنتاج، في اجتماعها المقرر اليوم عبر الفيديو. ويرى خبراء أن روسيا لديها رغبة حقيقية في بقاء أسعار النفط بمستوى 40 دولاراً للبرميل، وسبق للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن أعرب عن ذلك بقوله إن «سعر 40 دولاراً للبرميل سعر مناسب لنا». وترى روسيا أن مثل هذا السعر ربما سيقود إلى تدمير إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة التي تنافس الشركات الروسية على السوق الأوروبي. وترى شركات الطاقة الروسية أن أسعار النفط المنخفضة ستضرب تنافسية النفط والغاز الصخري الأميركي، وبالتالي تؤمن حصتها في السوق الأوروبي. وفي المقابل، فإن السعودية التي تعاني من مصاعب مالية ربما تلجأ لزيادة الإنتاج على أمل زيادة مداخيلها من النفط في وقت يتزايد فيه العجز الإنفاقي. لكن في حال عودة «أوبك+» لزيادة إنتاج النفط، فإن ذلك ربما يسبب كارثة أسعار في وقت لم تتعاف فيه الاقتصادات العالمية من جائحة كورونا وتزايد التفشي في أسواق الاستهلاك الرئيسية.

ويراقب المضاربون في عقود النفط المستقبلية حالياً أرقام استهلاك الوقود والمخزونات التي تصدرها إدارة معلومات الطاقة الأميركية لمعرفة توجهات الطلب النفطي في أميركا قبل المضاربة على أسعار العقود المستقبلية. وتعد الولايات المتحدة من أكبر الدول التي تحرك الاستهلاك العالمي على النفط ومشتقاته، إذ يقدر حجم استهلاكها اليومي بنحو 20 مليون برميل يومياً. وبالتالي فإن زيادة معدل الإصابات بجائحة كورونا في بعض الولايات الكبرى، مثل تكساس وكاليفورنيا، سيكون لها تأثير كبير على الطلب العالمي. وفي المقابل، فإن السوق النفطي الثاني في العالم، وهو الصين، يعاني من اختناق في التخزين في الوقت الراهن بسبب كميات النفط الرخيص الضخمة التي استوردها خلال الأشهر الماضية. وتبني شركات صينية في الوقت الراهن منصات تخزين عائمة، وفقاً للبيانات الصادرة من بكين.

وعانت الدول المصدرة للنفط خلال العام الجاري من انهيار مداخيلها المالية من البترودولار في وقت تتفاقم فيه حاجتها للمال لتلبية الإنفاق على جائحة كورونا. وقدر تقرير لصندوق النقد الدولي، مساء الاثنين، خسارة الدول المصدرة من انهيار أسعار النفط بنحو 270 مليار دولار خلال العام الجاري، 2020. كما توقع الصندوق أن يتراجع النمو الاقتصادي في دول الخليج بنسبة 7,3% مقارنة بتوقعاته السابقة لتراجع النمو البالغة نسبته 3,1%. وتوقع الصندوق أن يتراجع النمو الاقتصادي للدول الخليجية الست الأعضاء بمجلس التعاون في العام المقبل بنسبة 3,9%. وقال الصندوق في تقرير حول معدل النمو الاقتصادي بدول الخليج، مساء الاثنين، إن هذا التراجع في النمو الاقتصادي يعود إلى جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط. وكان مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور، قد قدر في بداية يوليو/ تموز، أن تنكمش اقتصادات منطقة الخليج بمعدل 7,6% هذا العام بسبب انهيار أسعار النفط التي ضربت الاقتصادات الخليجية. وهذا المعدل من التراجع يعد كبيراً مقارنة مع توقعات الصندوق السابقة التي ارتأت أن الاقتصادات الخليجية ستتراجع بمعدل 2,7%. وتوقع أزعور أن ينكمش قطاع النفط بنسبة 7,0%، وسيصاحب هذا الانكماش في القطاع النفطي انكماش في القطاعات غير النفطية.

من جانبه، توقع معهد التمويل الدولي أن يرتفع العجز في الميزانيات الخليجية خلال العام الجاري إلى 10,3% خلال العام الجاري من 2,5% في العام الماضي. ووضع المعهد، الذي يوجد مقره في واشنطن، توقعاته على أساس أن يبلغ سعر الخامات النفطية في المتوسط 40 دولاراً خلال العام الجاري. وساهمت القرارات النفطية الخاطئة التي اتخذتها الرياض خلال الأعوام الثلاثة الماضية في إحداث أضرار بالغة بجميع دول منظمة «أوبك» حتى قبل تفشي جائحة كورونا. إذ شهدت انخفاضا كبيراً في مداخيلها خلال الأعوام 2014 و2016، كما أدت إلى تآكل أرصدتها المالية ودخولها للاستدانة من الأسواق العالمية. وحسب البيانات التي نشرتها إدارة منظمة «أوبك» في فيينا، مساء الاثنين، فإن دخل دول منظمة «أوبك» تراجع خلال العام الماضي، 2019، بنسبة 18,4% إلى 584,9 مليار دولار، مقارنة بما كان عليه في العام 2018 والبالغ 692,3 مليار دولار.

ولا تقف التداعيات المدمرة لانهيار أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط، ولكنها تمتد لجميع الدول العربية والدول الفقيرة في العالم التي تعتمد على تحويلات عمالها في الخليج، كما أن الدول العربية التي كانت تحصل على مساعدات مالية من دول الخليج الغنية ستتأثر بانهيار أسعار النفط. وعادة ما تقود دورة انهيار النفط إلى تراجع في أسواق المال وتدفقات استثمارات البترودولار على الصعيدين العربي والعالمي. وعن التأثير على أسواق المال العالمية، تقدر شركة «رايستاد» النرويجية لأبحاث الطاقة أن أسهم الطاقة العالمية خسرت نحو تريليون دولار من قيمتها السوقية خلال فترة الـ40 يوماً التي هبطت فيها أسعار النفط من 86 دولاراً إلى 60 دولاراً خلال العام 2018. وتشير دراسة أكاديمية صادرة عن كل من البروفسور هانس نوجين، الاقتصادي بالبنك الدولي، والاقتصادية هونج ناغان، من جامعة تفتس الأميركية، إلى أن أسعار البورصات العالمية ترتفع مع ارتفاع النفط وتنخفض مع انخفاضه. كما أن التدهور يضر كذلك بقيمة الأصول ذات المخاطر العالية ويرفع من حال عدم اليقين لدى المستثمرين. ويلاحظ أن العديد من شركات الطاقة الأميركية تعرضت للإفلاس خلال دورة الانهيار النفطي بين نهاية 2014 و2016، كما يتزايد حالياً عدد شركات النفط الصخري المفلسة رغم المساعدات التي تلقتها من الحكومة الأميركية.

الإغلاق في كاليفورنيا يثير مخاوف منتجي النفط

توقعات بزيادة الطلب

قالت منظمة «أوبك» في تقريرها الشهري إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمستوى قياسي يبلغ 7 ملايين برميل يومياً في 2021، لكنه سيظل أقل من مستويات 2019. وهذا أول تقرير تصدره أوبك لتوقعاتها بشأن أسواق النفط في 2021. وقالت إن التوقعات تفترض عدم تحقق المزيد من المخاطر في الاتجاه الانحداري في 2021 مثل التوتر التجاري بين الصين وأميركا، وارتفاع مستويات الدين أو حدوث موجة ثانية من كورونا.

تراجع معنويات المستثمرين الألمان

برلين ـ **العربي الجديد**

قال معهد زد بي إي للأبحاث الاقتصادية أمس الثلاثاء، إن معنويات المستثمرين في ألمانيا تراجعت بعض الشيء في يوليو/ تموز، مما يشي بأن الطريق طويل أمام أكبر اقتصاد في أوروبا للتعافي من أزمة فيروس كورونا بالرغم من مجموعة كبيرة من البيانات الإيجابية. وتعد ألمانيا المكينة الاقتصادية التي تعتمد عليها الاقتصادات الأوروبية في النمو الاقتصادي والخروج من جائحة كورونا. وحسب رويترز، فقد تراجع مؤشر يتتبع المعنويات الاقتصادية للمستثمرين إلى 59,3 نقطة من 63,4 نقطة في الشهر السابق، وهو ما جاء أقل كثيراً من توقعات عند 60 نقطة في استطلاع لآراء اقتصاديين أجرته رويترز. وقال رئيس المعهد أخيم فامباخ في بيان، إن «التوقعات للاقتصاد الألماني لا تزال كما هي إلى حد كبير... بعد ربع ثان بائس جداً».

وأضاف: «يتوقع الخبراء أن نرى زيادة تدريجية للناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من العام وفي أوائل 2021». وصعد مؤشر المعهد للأوضاع الحالية قليلاً إلى 80,9 نقطة من 83,1- نقطة في الشهر السابق - لكنه جاء أقل كثيراً من متوسط توقعات عند 65- نقطة. وتعتمد ألمانيا في نموها الاقتصادي على الصادرات أكثر من القوة الشرائية المحلية.

عودة الحركة في برلين (Getty)

اليورو الرخيص يغري كبار المستثمرين

عودة للمضاربة على اليورو بحثاً عن الأرباح (Getty)

أظهر مسح لمصرف «بنك أوف أميركا»، أمس الثلاثاء، أن مديري الصناديق العالمية يرون أن اليورو رخيص، وأنهم يسعون لمزيد من الانكشاف عليه وعلى الأسهم الأوروبية، في ظل خطة تحفيز مالي ضخمة. ومن بين العوامل التي تدعم الأصول الأوروبية نجاح أوروبا النسبي في استئناف النشاط الاقتصادي تدريجياً وصندوق التعافي المقترح وحجمه 750 مليار يورو لمساعدة الدول على التعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا. وحسب تقرير البنك الأميركي، زادت مخصصات المستثمرين لأسهم منطقة اليورو تسع نقاط مئوية.

وقال 44 بالمائة من بين 210 مستثمرين شملهم المسح، في الفترة بين الثاني والتاسع من يونيو/ حزيران، إن اليورو رخيص. كذلك أظهر المسح إقبالاً على أسهم التكنولوجيا الأميركية وأن الاستثمار فيها يكتسب قوة دفع أكبر في يوليو/ تموز. ورغم ارتفاع الأصول عالية المخاطر منذ عمليات بيع قياسية في مارس/ آذار، فإن المعنويات تظل حذرة بحسب البنك مع ارتفاع مستويات السيولة إلى 4,9 بالمائة من 4,7 بالمائة. وسجل المؤشر ناسداك الذي يضم أهم أسهم شركات التكنولوجيا في العالم مستويات قياسية مرتفعة حتى مع انتشار كوفيد-19 السريع في الولايات المتحدة. وتوقع البنك أن يستمر تقلب سعر الأسهم خلال الصيف وأوصى بالبيع حين يتجاوز المؤشر ستاندرد آند بورز 500 مستوى 3250 نقطة والشراء عند مستوى أقل من 2950 نقطة. (رويترز)

تعافٍ بطيء للاقتصاد البريطاني

لندن ـ **العربي الجديد**

قال مكتب الإحصاءات الوطنية في لندن، أمس الثلاثاء، إن الناتج المحلي الإجمالي البريطاني زاد بنسبة 1,8 بالمئة في مايو/ أيار، وهو ما يقل عن جميع التوقعات في استطلاع رويترز لآراء خبراء اقتصاد، وذلك بعدما سجل تراجعاً قياسياً نسبته 20,3 بالمئة في إبريل/نيسان. وفي ثلاثة شهور حتى مايو/ أيار، انكمش الاقتصاد بنسبة 19,1 بالمئة، كما تراجع بنسبة 24 بالمئة على أساس سنوي. وجاء الانتعاش الضعيف بقيادة نمو نسبته 0,9 بالمئة فقط في قطاع الخدمات البريطاني الكبير، فيما شهدت الخدمات المتخصصة والعقارات التجارية والبرمجة الإلكترونية ضعفاً. وسجلت بريطانيا ما يربو على 44 ألف وفاة بفيروس كورونا وهي أعلى حصيلة في أوروبا. وبدا الاقتصاد البريطاني أول خطوة في طريق التعافي الطويل من أزمة كوفيد-19 في مايو/أيار، إذ بدأ النشاط ينتعش بعد بدء تخفيف إجراءات العزل العام، لكن معدل التعافي أقل من توقعات خبراء الاقتصاد.

وفي مايو /أيار، جرى تخفيف إجراءات العزل العام على نحو محدود، وتأقلمت المزيد من الشركات على العمل في ظل الإجراءات الجديدة. كما كشفت بيانات القطاع الخاص بعض المؤشرات على التعافي في مايو /أيار ويونيو /حزيران مع تخفيف العزل العام، لكن بنك إنكلترا المركزي حذر من زيادة مرجحة كبيرة في البطالة في وقت لاحق من العام الحالي، بعد انقضاء أجل إجراءات الدعم المؤقت للوظائف. وأعلن وزير المالية ريشي سوناك الأسبوع الماضي تخصيص حوافز إضافية قيمتها 30 مليار جنيه استرليني (38 مليار دولار) للحد من ارتفاع البطالة. وضمن خطط الحكومة البريطانية لنظام العمل والاستثمار في فترة ما بعد بريكست، كشفت الحكومة البريطانية أمس الثلاثاء، عن نظام جديد لمنح تأشيرة صحة ورعاية سريعة، كجزء من خطط بريطانيا لنظام الهجرة القائم على النقاط، عندما تنتهي حرية التنقل مع الاتحاد الأوروبي في يناير/ كانون الثاني المقبل.

وقالت وزيرة الداخلية، بريتي باتل، إنه سيجري تشجيع أرباب العمل على الاستثمار في العمال من داخل البلاد. لكن النظام الجديد سيسمح لهم أيضا «بجذب الأفضل والألمع من جميع أنحاء العالم»، وفق باتل. ولكن النقابات العمالية أعربت عن مخاوفها من أن التأشيرة سوف تستبعد العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية.

زبائن في مطعم بمنطقة ويست إند الشهيرة بلندن (Getty)

رؤية

عن نوايا صندوق النقد «الخبيثة»

شريف عثمان

مرة أخرى يطل علينا صندوق النقد الدولي بعباءة المؤسسة الدولية التي تساعد الدول النامية على مواجهة أزماتها الاقتصادية المستعصية، المتمثلة حالياً في أزمة انتشار وباء كوفيد-19 وما ترتب عليها من تبعات مالية واقتصادية، ليقرر منح مصر قرضاً بعد الآخر، ضارباً عرض الحائط بمشكلات البلاد الحقيقية، بينما لا يعنيه إلا تحقيق أهدافه السياسية، واستثمار ما يتوفر له من أموال الدول الأعضاء.

أثبت الصندوق من جديد أنه غير معني بالمشكلات الحقيقية التي تواجهها مصر، والمتمثلة في استمرار تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتزايد احتياجها للاقتراض الخارجي عاماً بعد عام، ومنحها قرضين تصل قيمتهما الإجمالية لما يقرب من 8 مليارات دولار، مقللاً من حجم العبء الملقى على الأجيال القادمة من جراء تلك الديون، ومتجاهلاً ضعف إيرادات النقد الأجنبي في بلدٍ لا تكفي كل إيراداته بالعملة الأجنبية، من تحويلات عاملين بالخارج وسياحة وقناة سويس وتصدير، لسداد فاتورة الواردات.

أثبت الصندوق من جديد أن قرارات الإقراض فيه لا يتم اتخاذها بناء على قدرة البلد المقترض على السداد، ولكن بناء على قوة تأثير الدول الداعمة له، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والسعودية.

تجاهل الصندوق أساسيات شروط الإقراض التي يفترض أن يأخذها في الاعتبار، وعلى رأسها وجود مصدر لسداد القرض بنفس نوع العملة المقترضة، واعتبر أن دعم الدولتين للقرار كافياً، وأنهما قادرتان على حل مشاكله في حالة تعثر مصر في السداد.

أثبت الصندوق أن اعتبارات إصلاح المالية العامة للدول التي يقرضها، وهي النقطة التي تحتل دائماً مرتبة متقدمة في كافة برامجه وتوصياته، ليست من أولوياته الحقيقية، حيث وافق على إقراض دولة تستحوذ خدمة الدين في ميزانيتها على ما يقرب من 80% من إيراداتها، بينما تلاشت إمكانات تقليص الإنفاق الحكومي على الدعم الذي لم يتبق منه إلا الذنر اليسير، بعد أن تراجع بصورة واضحة إنفاق الدولة على دعم الخبز والمياه والطاقة، ضمن برنامج الإصلاح الذي فرضه اقتراضنا السابق من الصندوق.

أثبت الصندوق من جديد أن قرار الإقراض لا علاقة له بطبيعة النظام الذي يحكم في الدولة المقترضة، وأن النظم القمعية التي تقتل وتسجن وتعذب مواطنيها غير محرومة من دعم المؤسسة المالية الدولية، وأنه لا ضرورة للتساؤل عن الكيفية التي يتم بها التصرف في الأموال المقترضة، وأن انتشار الفساد وغياب آليات الرقابة والمحاسبة لا يحولان دون حصول الدول على القروض، ما دامت تلك القروض تخدم مصالح الولايات المتحدة والقوى المؤثرة في الصندوق، وتسمح له بالترويج للصورة التي يحاول فرضها على العالمين. وأخيراً أثبت الصندوق من خلال إسراعه بإقراض مصر بعد مفاوضات لم تستغرق أياماً معدودة، وتجاهله الأرجنتين المفلسة ولبنان المنهار، أن تأزم أوضاع الدول لم ولن يكون أبداً هو المحرك الأساسي لقرارات الإقراض للصندوق، وأن الضغوط السياسية وحدها من الدول التي تمول هي التي تتحكم في توقيت التحرك، والبلد المستهدف، والمبلغ الممنوح.

في شهر سبتمبر/أيلول من العام الماضي، وبعد تخلفها عن سداد قيمة دفعة من السندات التي اشتراها مستثمرون عالميون وحان وقت سدادها، سجلت الأرجنتين الإفلاس التاسع لها في أقل من مائتي عام، ولم يحرك الصندوق ساكناً، لرفض الدول الكبرى ما جاء به صندوق الانتخابات، الذي استبدل الرئيس الليبرالي، المطيع للولايات المتحدة والصندوق موريسيو ماكري، بالرئيس الاشتراكي البرتو فرنانديز. لم تفرح الدول الكبرى بما حدث، وتوقف دعمها للدولة التي كان الصندوق قد منحها قبلها بعام واحدٍ فقط أكبر قرض في تاريخه، بقيمة تجاوزت 56 مليار دولار. وقتها التقيت أحد المديرين التنفيذيين بالصندوق، وسألته عما هم فاعلون مع الأرجنتين، التي لم تهنأ بعودتها للأسواق العالمية، وتمكنها من الاقتراض من جديد، رغم التاريخ الحافل بالإفلاسات، فكانت إجابته واضحة «لا شيء... سننتظر لنرى ماذا تريد الولايات المتحدة، وننفذه».

وبعد أقل من عشرين سنة من نجاحها المذهل في القضاء على مرض الملاريا أوائل الستينيات من القرن الماضي، تعرضت مدغشقر، الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي في مواجهة الساحل الشرقي للقارة الإفريقية، لموجة جديدة من المرض، ساعد على انتشاره خلالها توقف الحكومة عن رش المبيدات اللازمة، وإغلاق 5 آلاف من أصل 8 آلاف مركز صحيّ حكومي في القرى الفقيرة، استجابة لطلبات صندوق النقد. وبالفعل نجحت الحكومة في تقليص إنفاقها الصحي وتخفيض عجز الموازنة، لكن جاء ذلك على حساب وفاة أكثر من عشرة آلاف مواطن بعد إصابتهم بالملاريا.

أثبتت المراجعات المستقلة التي تمت في أعقاب هذه الفترة الأليمة أن الحكومة اضطرت، بناء على التوصيات الواردة في برنامج التقشف الحكومي الذي وضعه خبراء صندوق النقد، إلى تخفيض إنفاقها على أدوية علاج الملاريا خلال الفترة من 1977 إلى 1988 بما تصل نسبته إلى 80%.

وخلال الفترة نفسها، تسبب برنامج الصندوق في تراجع قيمة العملة المحلية بصورة كبيرة، الأمر الذي تسبب في ارتفاع معدل التضخم، وتجميد أجور موظفي الحكومة، وهو ما أدى إلى تراجع مستويات معيشة نسبة كبيرة من المواطنين، وتراجع قدرتهم على شراء أدوية علاج الملاريا أو أمصال التطعيم ضده.

وفي تقرير الأطفال التابع للأمم المتحدة، جاء أن 80% من عائلات مدغشقر في ذلك الوقت لم تعد قادرة على توفير الغذاء لأبنائها، ناهيك عن شراء الدواء المطلوب.

لم يعلن صندوق النقد الدولي عن نفسه في أي وقت من الأوقات باعتباره المنظمة الخيرية، المدافعة عن حقوق الإنسان، ولم يدع أن متخذي القرار فيه من الملائكة. وحقيقة الأمر أنه مؤسسة مالية، تراعي مصالحها ومصالح الدول الكبرى، التي تستغلها أسوأ استغلال، في سبيل تحقيق أهدافها، ويحق لهم ذلك حتى لو كنا لا نفعله. لكن الدول التي تعتمد عليهم، وتهتدي بهديهم ترتكب جريمة في حق شعوبها، وإن كانت آثارها لا تظهر إلا على المدى الطويل، فالتغطي بالصندوق مكشوف لا محالة، مهما طال وقت استمتاعه بالغطاء.